

ترقب عربي وهستيريا ضي إسرائيل

زينة

وهم الرهان على انقسام داخل إيران

إيلي شلهوب

يحار المرء في التعامل مع تحليلات كثيرة صدرت، وتستصدر، تقدم ما حصل في فيينا على أنه أشبه بانقلاب إيران على نفسها. تحوّل يحاكي بمكان ما ما حصل مع «مصر - كامب ديفيد» ومع «فتح - أوسلو». مقاربات ترى أن الجمهورية الإسلامية خرقت أولى خطوطها الحمراء يوم قررت الجلوس مع الأميركي وجهاً لوجه إلى طاولة التفاوض. وتعتبر الذروة يوم وقف محمد جواد ظريف مع نظرائه من مجموعة «1 + 5» لإعلان التوصل إلى تفاهم فيينا.

أصحاب هذه النظرية يبنون تقييمهم على نوعين من الاستنتاجات:

الأول داخلي، يقول بانتصار الفريق المؤيد للمفاوضات (الإصلاحيون وكوادر البناء)، ما يبشر بقرع اكتساحه للحكم في الانتخابات المقررة بداية 2016 على حساب الفريق المعارض (الأصوليون)، وبالتالي سيتغير وجه إيران.

أما الثاني فخارجي، يقول بتغيير جذري في مقاربة إيران للعالم، باتجاه مزيد من الانخراط في علاقات مع الغرب على حساب مبادئ الثورة الإسلامية وحلفائها من حزب الله إلى سوريا والعراق واليمن...

ليس معلوماً من قال إن الجمهورية الإسلامية ضد أصل المفاوضات مع الولايات المتحدة. صحيح أنهما في صراع منذ أطاحت الثورة بنظام الشاه قبل 36 عاماً، لكنه صراع سياسي بامتياز وليس صراعاً وجودياً. مشكلة طهران مع واشنطن أنها دعمت نظام الشاه وطغيانه، وحاربت الثورة منذ قيامها حتى يومنا هذا، بكل الوسائل والسبل، لعل أبرزها حرب السنوات الثماني العراقية - الإيرانية، كما أنها استعبدت الشعوب ووقفت مع الظالم (اقرأ إسرائيل) ضد المستضعف (اقرأ شعوب فلسطين ولبنان وسوريا والأردن ومصر). وحتى في ظل هذا الوضع، لم تقل إيران يوماً إنها ضد المفاوضات مع أميركا - «الشيطان الأكبر». فقه الثورة يجيز حتى الصلح مع الأعداء وليس فقط المفاوضات، ضمن شروط طبعاً وعلى قاعدة «وإذا جنحوا للسلم...».

مشكلة إيران كانت في أن أميركا لم تكن تقبل المفاوضات بلا شروط. ظلت أميركا تبني سياستها كلها على قاعدة المواجهة والإخضاع. تريد إسقاط الثورة تارة، وتغيير النظام أو تغيير سلوكه طوراً. وعندما كانت تفتح كوة ما في جدار العلاقات، كانت واشنطن تريد إملاء الشروط وفرض التسويات.

في المقابل، كانت إيران تصر دوماً على أساسين لأي جلسة تفاوضية لم تتنازل يوماً على أي منهما: الأول، اعتراف أميركي بإيران ككيان سيد له كينونته السياسية والثقافية والاقتصادية المستقلة. أما الثاني، فهو الجلوس إلى الطاولة من الند إلى الند. وهو ما لم يتحقق لها إلا في عهد باراك أوباما، علماً بأن اللقاء الثنائي الرسمي المباشر الأول بين إيران وأميركا جرى في العام الأخير من ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن في إطار مجموعة «1 + 5».

أصلاً حكاية المفاوضات التي جرت ضمن هذا الإطار تصلح بذاتها موضوعاً لرواية من مئات الصفحات: إيران وحدها في مواجهة أميركا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي مجتمعة (أخذاً بالاعتبار أن المفاوضات الروسي والصيني كانا في غالبية الأحيان متعاطفين مع مطالب طهران). رواية تشرح بالتفصيل كيف انتزع المفاوضات الإيراني احترام محاوريه باحترافيته وخبرته وجراته واحترامه لنفسه ولقيادته ولبلده. وكيف كان حريصاً على التعامل بالمثل والرّد على كل كلمة أو حركة أو سلوك مهما كان صغيراً وتافهاً، ينم عن نزعة نزق أو تفوق، بما يعادله.

وليس معلوماً أيضاً من قال في إيران إنه ضد التوصل إلى اتفاق مع أميركا في الموضوع النووي بحفظ لإيران حقوقها بالكامل، ولا يوجب تقديم تنازلات جوهرية سواء في النووي أو في الملفات الأخرى. في إيران كان هناك أكثر من رأي، الخلاف بينها كان في تقدير النتيجة التي يمكن أن يؤدي إليها المسار التفاوضي. فريق كان يحلج بأن أميركا خائنة غدارة لا تلتزم موثيق ولا عهود، ولن تقبل باتفاق يستجيب للمطالب الإيرانية. وفريق آخر يدعو للانخراط الإيجابي، مراهناً على أن مستوى معين من الطمأنة للغرب يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مقبولة ترفع بموجبها العقوبات الجائرة ضد إيران.

الدليل على ما تقدم أن الأصوليين، ممثلين بإدارة الرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد، كانوا أول من ولج غمار المفاوضات مع أميركا. حصل ذلك في الأشهر الأولى من تسلمه الرئاسة. وقتها، أثار نجاد، ممثلاً بمستشاره وقريبه اسفنديار رحيم مشائي، حواراً غير مباشر مع إدارة جورج بوش، عبر رئيس مجلس العلاقات الإيرانية - الأميركية، هوشنگ أمير أحمددي، الذي يعيش في مدينة برنستون في ولاية نيو جيرزي ويديرس مادة الاقتصاد في جامعة راتغرز المجاورة. حوار بلغ مراحل متقدمة، وكاد أن يحقق اتفاقات على تسفير رحلات جوية مباشرة بين إيران والولايات المتحدة وإقامة تمثيل قنصلي إيراني في أميركا.

حتى على مستوى البرنامج النووي، قد يفاجأ البعض بأن اتفاق فيينا، سبق لإدارة نجاد أن توصلت إلى شبيه له يحاكي جزءاً كبيراً من بنوده قبل عامين من انتهاء ولايته الثانية. وما منع ولادته في ذلك الحين كان تملص إدارة باراك أوباما منه ورفضها توقيعه. وقد كشف عن ذلك المرشد علي خامنئي في أحد خطابه في الأشهر الماضية. الأنكى، الذي لا بد أن يغيب المحللين السالفي الذكر، أن الإنجازات التي حققها فريق روحاني على طاولة المفاوضات في جنيف وفيينا وغيرها، بنيت على الإنجازات التي حققها الفريق الأصولي في الميدان، سواء في النووي (عهد نجاد) أو في ساحات الصراع من لبنان إلى اليمن مروراً بسوريا والعراق وغيرها. أكثر من ذلك، يحلو لهؤلاء تجاهل حقيقة أن إجماعاً إيرانياً كان قائماً خلف «الخطوط الحمراء» التي أعلنها المرشد. موقف موحد لمختلف ألوان الطيف السياسي، يعكس وحدة إيران حول الملفات المتعلقة بكرامتها الوطنية وأمنها القومي.

ربما من المفيد لهؤلاء، الاستماع إلى تصريحات الرئيس الأميركي باراك أوباما بالأمس، وهو الذي لا يمني النفس بأي رهان على تغيير في إيران، لا على المستوى الداخلي ولا في ما يتعلق بسياساتها الإقليمية. على اللبيب من الإشارة أن يفهم.

لهذا كله، فإن الجمع بين كون الصراخ الإسرائيلي تعبيراً عن شعور مرير بالفشل والخيبة، وكونه خطوة مدروسة وهادفة، يعود إلى أن إسرائيل دولة تعرف كيف توظف حتى حالات الفشل أو الهزائم التي قد تتعرض لها هنا أو هناك.

وتفادياً للوقوع في الإرباك على مستوى الفهم والتحليل، ينبغي ألا نقيس عليها دولا وجهات وزعامات عربية تُفَرِّط في عناصر القوة التي تملكها شعوبها ودولها - المقاومة في لبنان نموذجاً - وتنكر حتى ما يتم تحقيقه من إنجازات وانتصارات في المعارك التي تخوضها في وجه إسرائيل.

أيضاً، لا تقتصر سياسة التوظيف الإسرائيلية على ساحة دون أخرى؛ ففي الوقت الذي بدأت فيه إسرائيل حملتها لانتزاع تعويضات ملائمة بما يمكنها من مواجهات تنامي قدرات محور المقاومة، يسعى نتنياهو إلى توظيف الاتفاق في الداخل الإسرائيلي، بما يؤدي إلى تعزيز حكومته الهشة عبر دعوة عدد من أحزاب المعارضة للمشاركة في التهديد الذي يمثله الاتفاق النووي الإيراني.

على هذه الخلفية، رأى نتنياهو، خلال كلمة القاها في الكنيست، أنه «في المواضيع القومية لا توجد معارضة ولا حكومة... في هذا الموضوع (مواجهة الاتفاق النووي) المطلوب تكاتف الأيدي بين تلامذة زئيف جابوتنسكي (الزعيم التاريخي لمعسكر اليمين) وتلامذة بن غوريون (الزعيم التاريخي لحزب العمل)... هذا ما هو المطلوب لشعب إسرائيل في هذه المرحلة».

يرفعون الصوت عالياً. فعلى ضوء ذلك، نحن أمام مشهد مركب تجمع فيه كل الأطراف على توصيف المشهد ببعديه النووي وغير النووي. حتى لو افترضنا أن نتناها هو يدرك ضمناً أنه غير قادر على تغيير مسار الاتفاق من خلال الكونغرس، فهو لا يستطيع إلا أن يخوض هذه المعركة وأن لا يبدو كمن سلم بالنتيجة. إلى ذلك، يصح القول إن الحملة التي تشنها إسرائيل، وخاصة نتناها، تهدف - من ضمن أمور أخرى - إلى محاولة الحصول

على المستوى السياسي الذي يرفع الصوت احتجاجاً وتحذيراً من أخطار مقبلة، يدرك «الإيجابيات النووية» التي تشير إليها «الأقلية» الأمنية، خاصة أن إيران ستراجع خطوات إلى الوراء، وفق الاتفاق، بما يؤدي إلى إطالة المسافة الزمنية الفاصلة بينها وبين القنبلة النووية من ثلاثة أشهر إلى سنة، وهو أمر لا يستطيع ولا يتكره نتناها و كل المعارضين الآخرين.

مع ذلك، يستند معارضو الاتفاق إلى أن إيران:

- أخذت على المستوى النووي أكثر مما قدمت، كونها حصلت على شرعية دولية لبرنامجها النووي، مقابل قيود على مدة زمنية محددة، وضمن الخطوط الحمراء التي حددها قائد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي.

- الاتفاق يؤسس لمعادلات استراتيجية جديدة في المنطقة، استناداً إلى مفاعيله وتداعياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية على مستوى المنطقة.

في المقابل، من يتحدث عن «إيجابيات نووية» في الاتفاق، لا يتكر مفاعيله وتداعياته السلبية غير النووية التي يسببها الآخرون

من الولايات المتحدة على «سلة تعويضات» عسكرية ملائمة لحجم الحدث والتحديات التي يفرضها الاتفاق على تل أبيب. مع ذلك، لا تلغي سياسة التوظيف الإسرائيلية حقيقة أن ما جرى يشكل فشلاً مدوياً للاستراتيجية الإسرائيلية العامة. كذلك لا تلغي أو تقلل المفاعيل غير النووية لهذا الاتفاق، التي ترى فيها إسرائيل تحدياً استراتيجياً يمس أمنها القومي.



عنونت «يديعوت
أحرونوت»
صفحتها الأولى
أن «العالم خضم
لايران»



عنونت «إسرائيل
اليوم» صفحتها
الأولى بـ«اتفاق
وصحة العار
الأبدية»

استنفاد كل الوسائل من أجل تجنب الانجرار نحو هذا المسار. إلى جانب الأغلبية الساحقة من القيادات الإسرائيلية التي تشترك في توصيف الاتفاق بأنه يشكل تحدياً للأمن القومي الإسرائيلي، يبدو أن هناك أقلية في المؤسسة الأمنية، كما ذكر موقع «إسرائيل ديفنسن»، ترى إيجابيات «نووية» في الاتفاق الذي تم التوصل إليه. لكن المشكلة بالنسبة إلى الطرفين أن المستوى السياسي الذي يرفع الصوت احتجاجاً وتحذيراً من أخطار مقبلة، يدرك «الإيجابيات النووية» التي تشير إليها «الأقلية» الأمنية، خاصة أن إيران ستراجع خطوات إلى الوراء، وفق الاتفاق، بما يؤدي إلى إطالة المسافة الزمنية الفاصلة بينها وبين القنبلة النووية من ثلاثة أشهر إلى سنة، وهو أمر لا يستطيع ولا يتكره نتناها و كل المعارضين الآخرين.

مع ذلك، يستند معارضو الاتفاق إلى أن إيران:

- أخذت على المستوى النووي أكثر مما قدمت، كونها حصلت على شرعية دولية لبرنامجها النووي، مقابل قيود على مدة زمنية محددة، وضمن الخطوط الحمراء التي حددها قائد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي.

- الاتفاق يؤسس لمعادلات استراتيجية جديدة في المنطقة، استناداً إلى مفاعيله وتداعياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية على مستوى المنطقة.

في المقابل، من يتحدث عن «إيجابيات نووية» في الاتفاق، لا يتكر مفاعيله وتداعياته السلبية غير النووية التي يسببها الآخرون

لايران»

مرغليتي في «إسرائيل اليوم» يؤكد أن إيران تتحول إلى القوة العظمى في الشرق الأوسط برعاية من أوباما نفسه، وإذا كان الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ساهم في إسقاط نظام الشاه، إلا أن (باراك أوباما أعطى آيات الله مفتاح الشرق الأوسط).

أما صحيفة «معاريف» التي أكدت أن الاتفاق ينسب في «شرق أوسط جديد»، فهزأت من قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، الذي رفض اتفاق فيينا، ورأت أنه مساو تماماً لقرار قد يصدر عن المجلس يقرر أن يعطي أو يمنع عن إيران ملكية كوكب «بلوتون». وأكدت الصحيفة أن الاتفاق بات منجزاً، ومن الصعب الحؤول دونه، ولن ينجح نتناها في إسقاطه في الكونغرس.

وأشارت «معاريف» إلى أن إيران اشترت لنفسها من خلال الاتفاق حصانة من الغزو وحصانة من الهجوم العسكري، وذلك طوال العقدين المقبلين، أما إسرائيل فباتت معزولة أمام إجماع عالمي مؤيد للاتفاق.